Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0602-0618, ISSN 3079-6040

Conflict Between War and Diplomacy and Scenarios for Resolving the Libyan Crisis

Khawla Ahmed Ali Al-Gamoudi

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Nalut, Libya.

*Corresponding author: Khawla Al-Gamoudi | khawla.algamodi@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 25-04-2026 | Available online: 04-05-2026 | DOI:10.5281/zenodo.20029618

ABSTRACT

This study seeks to analyze the Libyan crisis as a complex phenomenon that extends beyond the events of the 2011 revolution, revealing deep-rooted historical legacies and prolonged institutional failure that have led to state fragmentation and the emergence of new forms of violence and corruption. The research builds on the theoretical framework of the "failed state" concept and applies it to the Libyan case by examining indicators of institutional collapse, the erosion of the state's monopoly over violence, the proliferation of armed militias and foreign mercenaries, and the dominance of kleptocratic governance structures. It further highlights internal factors, including institutional fragility and tribal and societal divisions, alongside external dynamics such as regional and international interventions that have intensified the conflict and transformed Libya into a proxy battlefield. The study also explores the direct repercussions of the crisis on the political, security, economic, and humanitarian levels, including institutional fragmentation, the deterioration of public services, rampant corruption, massive economic losses, and the expansion of humanitarian suffering and internal displacement. A case study of the health sector is presented as a clear illustration of the impact of political division on citizens' daily lives. The paper concludes by proposing potential scenarios for resolution that emphasize rebuilding state institutions, unifying the executive authority and security sector, implementing disarmament and transitional justice programs, and adopting a consensual constitutional framework accompanied by inclusive elections. It also underscores the need for equitable spatial development policies and effective anti-corruption mechanisms. The study ultimately argues that overcoming the Libyan crisis requires a comprehensive path linking political, security, and economic reforms, anchored in national reconciliation and good governance with international support and guarantees, thereby enabling the transition toward a stable, democratic, and civil state.

Keywords: Libyan crisis, failed state, militias, kleptocracy, spatial development.

صراع الحرب والدبلوماسية وسيناريوهات حل الأزمة في ليبيا

خوله احمد على القمودي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: خوله القمودي | khawla.algamodi@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 25-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 04-05-2026م | DOI:10.5281/zenodo.20029618

ملخـــــص البحـــــث

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة الليبية بوصفها أزمة مركبة تتجاوز أحداث ثورة 2011 لتكشف عن تراكمات تاريخية وفشل مؤسسي ممتد، أدى إلى تفكك الدولة وصعود أنماط جديدة من العنف والفساد. ينطلق البحث من الإطار النظري

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

لمفهوم الدولة الفاشلة، ويطبقه على الحالة الليبية من خلال رصد مظاهر انهيار المؤسسات وضعف احتكار الدولة للعنف، وانتشار الميليشيات المسلحة والمرتزقة، وهيمنة أنماط الحكم الكليبتوقراطية. كما يسلط الضوء على العوامل الداخلية المتمثلة في هشاشة البنية المؤسسية والانقسامات القبلية والمجتمعية، إلى جانب العوامل الخارجية المتمثلة في التدخلات الإقليمية والدولية التي عمّقت الأزمة وحولتها إلى ساحة صراع بالوكالة. وتستعرض الدراسة النتائج المباشرة للأزمة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك الانقسام المؤسسي، انهيار الخدمات، تفاقم الفساد، الخسائر الاقتصادية الضخمة، واتساع نطاق المعاناة الإنسانية والنزوح الداخلي. كما تقدم دراسة حالة للقطاع الصحي باعتباره نموذجًا واضحًا لتأثير الانقسام السياسي على حياة المواطنين اليومية. وتنتهي الورقة بطرح سيناريوهات للحل تركز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوحيد السلطة التنفيذية والقطاع الأمني، وتنفيذ برامج نزع السلاح والعدالة الانتقالية، فضلاً عن وضع إطار دستوري توافقي وإجراء انتخابات شاملة، مع ضرورة اعتماد سياسات تنمية مكانية عادلة وآليات لمكافحة الفساد. وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز الأزمة الليبية يتطلب مسارًا شاملًا يربط بين الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي، ويرتكز على المصالحة الوطنية والحوكمة الرشيدة بدعم وضمانات دولية، بما يتيح إمكانية الانتقال نحو دولة مدنية ديمقراطية مستقرة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، الدولة الفاشلة، الميليشيات، الكليبتوقراطية، التنمية المكانية.

1. المقدمة:

تشكل الأزمة الليبية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إذ لم تنشأ كنتيجة مباشرة لثورة 2011 فحسب، بل جاءت امتدادًا لمسار طويل من الفشل المؤسسي وضعف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. فقد ساهمت عقود من الحكم الفردي وتركيز السلطة والثروة في يد نخبة محدودة في إضعاف مؤسسات الدولة وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع، ما أدى إلى هشاشة داخلية سرعان ما تفاقمت عقب سقوط النظام السابق. ومع غياب سلطة مركزية قادرة على فرض النظام واحتكار وسائل العنف، برزت الميليشيات المسلحة كفاعلين جدد، وازدهرت أنماط الحكم الكليبتوقراطية التي غذّت شبكات الفساد وأعاقت أي جهود لإعادة بناء الدولة.

تأتي هذه الدراسة في إطار أدبيات الدولة الفاشلة والنزاعات الداخلية، حيث تزايد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بليبيا باعتبارها نموذجًا معاصرًا لدولة تعاني من انهيار مؤسساتها وتفكك نسيجها الاجتماعي بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالتدخلات الإقليمية والدولية. وقد أبرزت أبحاث سابقة في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية أهمية دراسة الحالة الليبية لفهم تفاعلات الحرب والدبلوماسية في إدارة الأزمات المركبة، لكنها غالبًا ما ركزت على أحد الأبعاد دون الآخر. من هنا، تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية متكاملة للأزمة الليبية، من خلال استعراض جذورها المفاهيمية والتاريخية، وتحليل تداعياتها السياسية والاقتصادية والإنسانية، وصولًا إلى استشراف سيناريوهات واقعية للحل.

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن سؤال محوري يتمثل في: كيف تداخلت عوامل الفشل المؤسسي الداخلي مع التدخلات الخارجية في تعميق الأزمة الليبية، وما هي فرص وآفاق تسويتها عبر أدوات الحرب والدبلوماسية؟ ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على منهج تحليلي–مقارن يوازن بين الإطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة والتجربة العملية لليبيا منذ عام 2011. وتكمن أهمية هذه الورقة في إبراز العلاقة الجدلية بين جذور الأزمة وتداعياتها المعاصرة، مع تقديم توصيات عملية تسهم في بناء مسار مستدام نحو الاستقرار والديمقراطية.

1.1 مشكلة البحث

تتمثّل المشكلة المحورية لهذا البحث في فهم طبيعة الأزمة الليبية بوصفها نتاج تراكم تاريخي للفشل المؤسسي وضعف الدولة منذ ما قبل عام 2011، وتفاقمها بشكل غير مسبوق في الفترة 2011–2024 نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية. فقد كشفت أحداث ما بعد 2011 عن هشاشة بنية الدولة، وفقدانها القدرة على احتكار العنف الشرعي، وتنامي دور الميليشيات، إلى جانب تدخلات إقليمية ودولية زادت من تعقيد مسار الصراع، وأعاقت تحقيق التنمية المكانية المستدامة والمصالحة الوطنية.

1.2 أهمية البحث

أ. الأهمية النظرية

يسعى هذا البحث إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية في مجال دراسات النزاعات والتحولات السياسية، من خلال تحليل معمّق لمفهوم الدولة الفاشلة وتطبيقاته على الحالة الليبية، مع تسليط الضوء على أدوار التدخلات الخارجية والفاعلين المحليين في إعادة إنتاج الأزمة.

ب. الأهمية التطبيقية

يقدّم البحث توصيات عملية يمكن لصانعي القرار الليبيين، وللمؤسسات الدولية والإقليمية، الاستفادة منها في وضع سياسات فعّالة لبناء السلام، ودعم التحول الديمقراطي، وتحقيق تنمية مكانية مستدامة قائمة على العدالة الانتقالية وسيادة القانون.

1.3 أهداف البحث

- تحليل الجذور البنيوية والتاريخية للأزمة الليبية قبل 2011، مع التركيز على غياب المؤسسات الدستورية وضعف بنية الدولة.
- دراسة النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية للأزمة منذ 2011 حتى 2024، مع إبراز أثر التدخلات الدولية وتفاعلات الفاعلين المحليين.

- استكشاف آليات عملية لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، وبناء مؤسسات قادرة على دعم التنمية المكانية المستدامة.

1.4 تساؤلات البحث

- ما هي الأسباب البنيوية والتاريخية التي أدت إلى اندلاع الأزمة الليبية؟
- كيف ساهمت التدخلات الدولية وتفاعلات القوى المحلية في تفاقم الصراع وإطالة أمده؟
- ما السبل الكفيلة بتمكين ليبيا من تجاوز الأزمة نحو مصالحة وطنية وتنمية مستدامة؟

1.5 حدود البحث

أ. الحدود الزمانية

يمتد التحليل من مرحلة ما قبل 2011 – بوصفها مرحلة التأسيس للأزمة – وصولًا إلى عام 2024، حيث تتضح النتائج القابلة للقياس والتحليل.

ب. الحدود المكانية

تغطي الدراسة كامل الجغرافيا الليبية، مع تركيز خاص على دراسة حالة مقارنة بين طرابلس والمنطقة الشرقية بهدف إبراز أثر الانقسام السياسي والجغرافي على التنمية والخدمات العامة.

ج. الحدود الموضوعية

ينحصر البحث في تحليل الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة، دون التوسع في التفاصيل العسكرية أو التقنية البحتة.

1.6 منهجية البحث

يعتمد البحث على **المنهج الوصفي–التحليلي–المقارن**، من خلال تحليل السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية للأزمة ودراسة مقارنة للتجارب الإقليمية والدولية في إدارة النزاعات وبناء السلام. وقد تم توظيف مفاهيم الدولة الفاشلة، سيادة القانون، التدخل الدولي، العدالة الانتقالية، والتنمية المكانية المستدامة بوصفها مرتكزات نظرية للتحليل.

2. طريقة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج **تحليلي–مقارن** يجمع بين استقراء الأدبيات النظرية حول مفهوم الدولة الفاشلة وتطبيقها على الحالة الليبية، وتحليل البيانات النوعية والكمية الصادرة عن تقارير المنظمات الدولية والإقليمية والدراسات الأكاديمية الحديثة.

أولاً: تم جمع البيانات من مصادر متعددة، شملت تقارير رسمية صادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى دراسات منشورة في مجلات علمية وكتب أكاديمية ورسائل جامعية تناولت موضوع فشل الدولة والنزاعات المسلحة. وقد رُوعيت معايير المصداقية وحداثة المراجع، حيث تم اعتماد مصادر حديثة (2020–2025) إلى جانب مصادر كلاسيكية لوضع الإطار النظري.

ثانياً: جرى استخدام أسلوب **تحليل المضمون** (Content Analysis)لمراجعة النصوص السياسية والقانونية والتقارير الاقتصادية، بما يسمح بتحديد مؤشرات موضوعية للفشل المؤسسي مثل: مستوى احتكار العنف، قوة المؤسسات، مؤشرات الفساد، ومعدلات النزوح والبطالة.

ثالثاً: تم تطبيق منهج **المقارنة** (Comparative Approach)بين الحالة الليبية وتجارب أخرى في أدبيات الدولة الفاشلة، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف في السياقين الداخلي والخارجي، مما مكّن من إبراز خصوصية التجربة الليبية.

وأخيرًا:، تم اعتماد أسلوب **التحليل النقدي** لتفسير النتائج المستخلصة وربطها بالفرضيات البحثية، دون الاكتفاء بالوصف. وبهذه الخطوات، وفرت الدراسة إطارًا منهجيًا متكاملًا يمكن إعادة تطبيقه أو تطويره في دراسات لاحقة تتناول قضايا مشابهة في دول أخرى.

2.1 طريقة العمل

انطلاقًا من مشكلة البحث وأهدافه ومنهجيته، جرى تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسباب البنيوية والتاريخية للأزمة الليبية (ما قبل 2011)

يحلّل هذا المبحث العوامل التأسيسية التي مهّدت لاندلاع الأزمة، ويقسم إلى مطلبين:

- **المطلب الأول: الفشل المؤسسي وضعف الدولة**
- **المطلب الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للأزمة**

1.2.2 المبحث الثاني: تداعيات الأزمة وسبل الخروج(2011–2024)

يركّز هذا المبحث على نتائج الأزمة في العقد الأخير، مع تحليل التفاعل بين التدخلات الدولية والفاعلين المحليين، ويقسم إلى مطلبين:

- **المطلب الأول: النتائج السياسية والأمنية للأزمة**
- **المطلب الثاني: مسارات الحل وإعادة بناء الدولة**

3. المبحث الأول: جذور الأزمة الليبية وأسباب تفكك الدولة

يتناول هذا المبحث الأسباب الجذرية للأزمة الليبية، من خلال تفكيك الإطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة ومعاييره، ثم تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انهيار الدولة الليبية وتفكك مؤسساتها.

3.1. المطلب الأول: الإطار النظري لأزمة الدولة والفشل في ليبيا

يسلط هذا المطلب الضوء على الإطار المفاهيمي لنظرية الدولة الفاشلة قبل ربطها بالحالة الليبية.

3.1.1. الفرع الأول: مفهوم الدولة الفاشلة ومعاييرها

استقر في أدبيات العلوم السياسية منذ التسعينيات تعريف "الدولة الفاشلة" بأنها تلك التي تعجز مؤسساتها المركزية عن أداء وظائفها الأساسية أو حماية أمن مواطنيها [1] . فحسب روبرت روتبرغ، الدولة الفاشلة هي التي تُهيمن فيها السلطة التنفيذية بمفردها بفعل ضعف القضاء والتشريع، حيث تنعدم سيادة القانون وتفقد القدرة على تقديم الخدمات العامة [1] . أما ويليام زارتمان فيرى أن فشل الدولة يعني عجزها التام عن القيام بواجباتها الأساسية في حفظ الأمن والحكم الرشيد [2] . وتشير المؤلفات المتخصصة إلى أن توفير الأمن بكافة أشكاله (أمن الدولة والمجتمع والفرد) هو الشرط الأول لقيام باقي وظائف الدولة [3] . وبناءً على ذلك، يمكن تصوّر فشل الدولة على امتداد بين القوة والضعف والانهيار التام، بحسب مدى احتكار الدولة للعنف وقدرتها على تقديم الخدمات العامة [3] . ولقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم دولياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خوفًا من أن تتحول الدول الفاشلة إلى ملذات للإرهاب في غياب سلطة مركزية فعالة [4].

عند تطبيق هذه المفاهيم على الحالة الليبية، يُشير العديد من الباحثين إلى أن ليبيا بعد عام 2011 صارت نموذجًا واضحًا للدولة الفاشلة. فرغم الوعود بالتجديد السياسي، انهارت المؤسسات الرسمية وتفكك احتكار الدولة لوسائل العنف بعد سقوط نظام القذافي [5] . وفي ظل غياب سلطة مركزية قوية، اندلعت الحرب الأهلية وحالة من الانقسام السياسي الشديد بين سلطتين متنافرتين (شرقاً وغرباً)، مما أحال ترميم الدولة إلى مهمة شبه مستحيلة [5] . حتى المسؤولون الدوليون وصفوا ليبيا بأنها "دولة فاشلة": فقد حذّر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق من هذا التحول، ووصف قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا ليبيا بأنها "حالة دولة فاشلة" نتيجة استمرار الاقتتال وتفكك المجتمع وانعدام المؤسسات [6] . كل هذه المؤشرات تتسق مع نظرية الدولة الفاشلة، إذ فقدت ليبيا معظم مقومات سيادتها الداخلية وفشلت سلطاتها في أداء الحد الأدنى من واجباتها الوطنية [5] [6] .

3.1.2. الفرع الثاني: غياب احتكار العنف وصعود الكليبتوقراطية

إلى جانب الإطار النظري، يبرز فقدان الدولة لاحتكار العنف وانتشار الفساد الممنهج (الكليبتوقراطية) كعاملين رئيسيين في تآكل الدولة الليبية.

أشارت النظرية إلى أن احتكار الدولة الحصري لوسائل العنف (الجيش والشرطة) ركن أساسي لاستقرارها [7] . إلا أن ليبيا بعد 2011 شهدت انهيارًا لهذا الركن؛ فقد انتشرت مئات الميليشيات المسلحة على الأرض يُقدّر بعضها بأكثر من ثلاثمئة تشكيل، تنوعت ولاءاتها بين قبلية وإسلامية وأجندات أخرى [8] . استغل قادة هذه الميليشيات الفراغ الأمني وضعف الجيش والشرطة بعد الثورة لبناء نفوذهم الخاص، فتقاتلوا على مناطق النفوذ وفرضوا قواعدهم الداخلية [8] . نتيجة ذلك، فقدت الدولة الليبية احتكارها لوسائل العنف وأصبحت عاجزة عن فرض الأمن أو حماية المواطنين، مما عمّق حالة الفوضى والصراع المستمر [8] . وأدى غياب الأمن المركزي ونفوذ الميليشيات إلى ازدهار التنظيمات المتطرفة في بعض المناطق [8] . إلى جانب ذلك، عمّق تدفق المرتزقة الأجانب الأزمة؛ إذ قُدِّرَ عددهم بعشرات الآلاف (من سورية وروسيا والدول الأفريقية) بنهاية 2020 [8] ، وهو أمر رسّخ واقع الاحتلال شبه العسكري الذي تقاسمت فيه قوى خارجية النفوذ في ليبيا. هذا المشهد المعقد يجعل بناء جيش وطني موحد خارج نطاق الدولة تحديًا مصيريًا لأي مسعى لإعادة بناء الدولة الليبية.

وبالتوازي مع الفوضى الأمنية، تفشّى بعد عام 2011 نمط حكم "الكليبتوقراطية" (حكم اللصوص)، إذ استغلت النخب السياسية الوضع المضطرب لاستيلاء واسع على المال العام دون رقابة [9] . فقد أدى ضعف أجهزة الرقابة والمحاسبة بسبب الانقسام السياسي والفوضى الأمنية إلى انتشار غير مسبوق للفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة [9] . وظهرت تقارير رسمية تُشير إلى تدهور ليبيا إلى إحدى أكثر دول العالم فسادًا (حلت في المرتبة 180/171 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022) [9] ، وهو انعكاس لمدى استشراء الفساد. وثّقت التحقيقات الصحفية استغلال طبقة حاكمة للفساد المنظم، من خلال إعادة تدوير أموال غير مشروعة عبر المؤسسات الرسمية [9] . ونتيجة سيطرة شبكات المصالح (أحزاب سياسية متحالفة مع "أمراء حرب" ورفقاهم) تكدّست الثروات العامة في جيوبهم بينما انهارت الخدمات العامة [9] . فقد غابت الشفافية تمامًا، بل إن انقسام الأجهزة المالية (مثل وجود مصرفين مركزيين في طرابلس وبنغازي) سهّل عمليات النهب وطويل اقتصاد الحرب. وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة كبيرة من السكان، رغم ثروة البلاد النفطية، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية (مثل 24% من النساء و30% من الأطفال عام 2022) بسبب انهيار الخدمات ومعدلات الفقر المرتفعة [9] . كل ذلك يشير إلى أن الفساد الممنهج والنهب واسعة

النطاق حولا الدولة الليبية إلى نظام كليبتوقراطي، مما عرقل بأي حال بناء دولة حديثة قادرة على الصمود [9] . [10]

3.2. المطلب الثاني: العوامل الأساسية للأزمة الليبية

يتناول هذا المطلب العوامل المحرّكة للأزمة الليبية من الداخل والخارج، والتي خلقت بيئة ملائمة لتفكك الدولة.

3.2.1. الفرع الأول: العوامل الداخلية (ضعف الدولة والصراع الداخلي)

لكي نستوعب الأزمة الليبية، يجب أولاً تحليل العوامل الداخلية التي أضعفت الدولة وأشعلت الصراعات. من أهم العوامل الداخلية استمرار اختلال البنية المؤسساتية للدولة قبل عام 2011. فقد أفضى ضعف المؤسسات وتنمر النظام المركزي إلى تركيز السلطة والثروة في يد حفنة من النخب [11] . واستمر هذا النمط بعد الثورة؛ إذ احتكرت نخبة محدودة منابع النفط والموارد المالية ودافعت عن مصالحها على حساب بقية المواطنين [11] . وأسفر ذلك عن شعور واسع بالغبن لدى سكان مناطق الشرق والجنوب الذين اشتكوا طويلاً من انعدام تنمية متوازنة واستئثار طرابلس بمعظم عائدات النفط [11] . وقد أدت هذه الديناميات الهيكلية إلى تفكك جغرافي وفكري؛ إذ تزايدت المطالبات باللامركزية أو الفيدرالية من بعض المناطق [11] ، وظلّت دولاب الحكم المركزي يهمّش مواطني البلاد خارج غرب ليبيا. كما ساهم غياب سيادة القانون وضعف الإدارة المحلية في إطلاق يد "أمراء الحرب" والفاسدين بعيداً عن العقاب [11] . وكنتيجة تراكمية، دخلت ليبيا الثورة بمؤسسات ضعيفة (إدارة مركزية موروثة، قضاء غير مستقل، واقتصاد ريعي معتمد على النفط) مما جعل الانتقال السياسي صعبًا للغاية [11] . وبإيجاز، تفاعل ضعف الخبرة بالحكم الديمقراطي وغياب تقاليد التداول السلمي للسلطة مع الهيكل الاجتماعي الممزق، فخلق معضلة انعكاسها انهيار سريع في الدولة ودخول البلاد إلى فراغ مؤسسي وفوضى حقيقية [. 11]

3.2.2. الفرع الثاني: العوامل الخارجية (التدخلات الإقليمية والدولية)

بالإضافة إلى العوامل الداخلية، لعبت التدخلات الخارجية دورًا محورياً في الأزمة الليبية وإطالة أمدها. فمنذ 2011 تحولت ليبيا إلى ساحة صراع متعدد الأطراف، حيث دخلت قوى إقليمية ودولية لدعم أطراف النزاع المحلية خدمةً لمصالحها الخاصة. فعلى المستوى الإقليمي قدمت الإمارات ومصر دعمًا سياسيًا وعسكريًا لقوات الشرق (الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر)، بينما دعمت تركيا وقطر حكومة الوفاق (لاحقًا حكومة الوحدة) بالأسلحة والمرتزقة [12] . وكان لهذا الاستقطاب الإقليمي أثر تصعيدي مباشر؛ فعندما

كان أحد الأطراف يشقّ طريقه نحو الانتصار كان يتلقى دعمًا خارجيًا يغير ميزان القوى. وكانت الأزمة في ذروتها بين 2019 و2020، حين جندت تركيا آلاف المقاتلين السوريين بطائرات لدعم طرابلس، في مقابل استخدام قوات الشرق لمرتزقة شركة فاغنر من روسيا وآخرين من دول أفريقيا [12] . قُدِّرَ عدد المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا بما يقارب عشرين ألفًا في 2020 [12] . هذا التدخل الأجنبي الواسع – جنبًا إلى جنب مع انتهاك حظر السلاح الدولي (تدفق أسلحة متطورة بطائرات وطرق برية) – حول ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى دولية (روسيا وتركيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها) [12] . وبهذا الشكل، بات الاستقرار الليبي رهينة لتوازن المصالح الإقليمية والدولية. وحذّرت الأمم المتحدة مرارًا من أن تأخر سحب المرتزقة واستمرار خرق حظر السلاح سيكونان عاملين رئيسيين يقوضان أي تقدم سياسي هش [. 12]

4. المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الليبية وسبل الخروج نحو الاستقرار

ينقسم هذا المبحث إلى شقين: يدرس المطلب الأول مظاهر الانقسام السياسي وفشل الدولة على المستويات السياسية والأمنية والحياتية، بينما يبحث المطلب الثاني في جهود التسوية الحالية وبناء السلام، مسلطًا الضوء على الفرص والتحديات لتحقيق الاستقرار.

4.1. المطلب الأول: مظاهر الانقسام وفشل الدولة – النتائج والتداعيات الرئيسية

ينطلق هذا المطلب من تحليل الآثار المترتبة على الانقسام السياسي العميق وفشل الدولة على المستويين السياسي والأمني وواقع الخدمات والقطاعات الحيوية.

4.1.1. الفرع الأول: الآثار السياسية والأمنية

أفرز الانقسام السياسي عوارض جديدة من الاضطراب على المستوى الوطني. فقد أدت ازدواجية السلطات (وجود حكومتين وبرلمانين متنافسين بين 2014 و2021) إلى شلل مؤسسي؛ فقد انقسمت الوزارات والإدارات وأغلقت القنوات الموحدة لصنع القرار [13] . وأصبح المواطنون يعيشون في دولة بنكايت متعددة المعايير والمشاريع، مما قلّل ثقتهم في الدولة وأدى إلى تراجع الخدمات العامة بحدة. شهدت البلاد انقطاعات متكررة في الكهرباء وحوادث نقص حادة في السيولة بالقطاع المصرفي، وكثرت فترات شح الوقود رغم احتياطاتها النفطية [13] . وقد لاحظ البنك الدولي أن قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية تراجعت إلى مستويات لا تتناسب مع كون ليبيا دولة ذات دخل متوسط مرتفع [13] . وعطّلت سنوات الصراع والاستقطاب الاستثماري في البنية التحتية والتخطيط التنموي؛ فعلى سبيل المثال رُصِدت ميزانيات لإعادة إعمار المدن المتضررة (مثل بنغازي ودرنة) إلا أن الانقسام حال دون تنفيذ فعال لها أمنيًا [13]، عمّ الضعف نظام

الأمن؛ فرغم بعض التحسن بعد اتفاق وقف إطلاق النار في 2020، ظلت الاشتباكات المتفرقة تنفجر بين الحين والآخر (كما في اقتتال طرابلس منتصف 2023)، ولا تزال الميليشيات تحتفظ بقدراتها القتالية. وكما تشهد ليبيا حاليًا، يقف تفتت المؤسسات الأمنية دون سيطرة الدولة على حمل السلاح. ورغم المحاولات الدولية لوقف الاقتتال، ما زالت المؤسسات عاجزة عن ضبط الوضع الأمني أو نزع سلاح الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرتها. وقد خلّف العنف المستمر خسائر بشرية جسيمة؛ فوفق تقديرات غير رسمية، وصل عدد القتلى (بين مدني وعسكري) إلى ما يقارب 14 ألفًا منذ 2011 [13] . كما جرّ النزاع تشريدًا داخليًا واسعًا؛ ففي ذروة المعارك تجاوز عدد النازحين داخليًّا نصف مليون ليبي، ويقدر أن نحو 125 ألف نازح داخلي ما زالوا منتشرين في أنحاء ليبيا حتى عام 2023 [13] . تُظهِر هذه الأرقام حجم المأساة الإنسانية والمعاناة المجتمعية المتواصلة نتيجة الأزمة، وتعكس الثمن الذي يدفعه الشعب الليبي جراء فشل الدولة والاستقطاب الداخلي.

4.1.2. الفرع الثاني: دراسة حالة – تأثير الانقسام السياسي على القطاع الصحي

يشكّل القطاع الصحي مثالًا صارخًا لتأثير الانقسام السياسي على حياة المواطنين اليومية. قبل 2011، كان النظام الصحي الليبي ممولًا مركزيًا ومجانيًا ونسبت معقولة من الناس حصلوا على الرعاية في جميع المناطق. بعد الانقسام، انقسمت الإدارة الصحية إلى وزارتين للصحة (حكومتي الشرق والغرب) بميزانيات منفصلة وتخطيط مستقل [14] . أسفر ذلك عن تراجع عام في مستوى الخدمات الصحية، ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات، وتعطّل سلسلة التوريد نتيجة الاضطرابات الأمنية. وقد تفاقمت معاناة المواطنين حين أُغلقت مستشفيات أو تضرّرت جراء القتال (كما حدث مثلاً في مستشفى بنغازي الرئيسي في الحرب 2014–2017) [14].

وقد تجسّد أثر الانقسام بوضوح في أمراض كالأورام؛ فكان هناك سجلان منفصلان لمرضى السرطان في طرابلس وبنغازي بعدما كان هناك نظام وطني موحّد. وبات التنسيق بين المراكز مستحيلاً: على سبيل المثال، وجد المرضى أنفسهم ينقلون بين بنغازي وطرابلس بحثًا عن الأدوية والعلاج، بسبب نقص الموارد وحاجز الثقة بين المناطق [14] . وعلى رغم الجهود المنفردة؛ فقد أطلقت حكومة الوحدة الوطنية برامج لتحسين القطاع (مثل إقامة مراكز تشخيص وأدوية سرطان بالطرابلس ومصراتة) [14] ، كما عملت حكومة الشرق الموازية على إعادة تأهيل مراكز بعينها وتوفير بعض الأدوية عبر ميزانياتها الخاصة [14] .

لكن هذه المحاولات كانت معزولة ومنفصلة، فلم تقضِ كليًا على مشكلة نقص الخدمات. وقد دعا الخبراء مرارًا إلى دمج الجهود ضمن إدارة صحية وطنية موحدة (فريق مشترك من الوزارتين) لتنسيق السياسات وتبادلا لمعلومات [14].

تعكس هذه الحالة الميدانية أن الانقسام السياسي لا يُترجم إلى صراع بين نخب فحسب، بل ينعكس مباشرة في تدهور الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن. وعلى مستوى الصحة، دفع الليبيون ثمنًا باهظًا جراء تشرذم القطاع؛ إذ ارتفع معدل وفيات الأمهات والأطفال وتراجعت غطائية اللقاحات، بينما عادت أمراض كانت تحت السيطرة إلى الانتشار مجدداً. كما أدت الأوضاع إلى هجرة كوادر طبية ذات خبرة (لجوءًا إلى الخارج أو القطاع الخاص)، مما زاد النقص في المستشفيات الحكومية [14] . باختصار، يظهر القطاع الصحي كيف أن انقسام السلطة وأزمة الدولة تُترجمان معاناة يومية وتعطلًا في النظم الحيوية، وهو ما يؤكد ضرورة إصلاح هذه القطاعات ضمن عملية المصالحة وإعادة البناء.

4.2. المطلب الثاني: جهود التسوية وبناء السلام – الفرص والتحديات

يناقش هذا المطلب متطلبات الاستقرار وبناء الدولة بعد الأزمة، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الضرورية لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

4.2.1. الفرع الأول: متطلبات الاستقرار وبناء الدولة

أولى الخطوات المطلوبة للخروج من الأزمة هي استعادة وحدة مؤسسات الدولة. فلا يمكن أن تستعيد الدولة فاعليتها في ظل وجود حكومتين أو أكثر متنافرتين [15] . من هنا، كان الاتفاق السياسي الأخير الذي وحد السلطتين التنفيذية (حكومة موحدة شرعية) خطوة محورية [15] . كما ينبغي مواصلة مسار دمج المؤسسات السيادية الموازية (مثل دمج المصرف المركزي، والمؤسسات السيادية الأخرى) في هيئات موحدة، لضمان انسيابية عمل الدولة واستعادة شرعيتها [15] . وبالمثل، لا بدّ من إصلاح القطاع الأمني وبناء جيش وشرطة وطنيين موحدين، ففي غياب ذلك لا يمكن إجراء إصلاحات أو انتخابات على نحو آمن [15] . ولذلك تنصب التوصيات على تنفيذ برنامج وطني يهدف إلى دمج المقاتلين ضمن الجيش والشرطة تدريجياً، أو إعادة تأهيلهم، أو تسريحهم، تحت إشراف حكومي [15] . ويستلزم ذلك إنشاء قيادة عسكرية موحدة تحت سلطة مدنية واحدة، وضمان دمج العناصر الملتزمة في القوات النظامية، وتنظيف الأجهزة الأمنية من الولاءات الجهوية والفصائلية. وبالتوازي، يبقى إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة (طبقاً لاتفاق وقف النار وقرارات مجلس الأمن) من أولى الأولويات لطي صفحة التدخلات الخارجية [15] . ونرى أنه في خضم هذه الإصلاحات، يجب توحيد القضاء وإعادة هيكلة أجهزة الرقابة (ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة

الفساد) لإتمام عملية المساءلة وبناء دولة القانون [15] . فوجود مؤسسات سيادية وقطاع أمني موحدين سيكون ركيزة استقرار ليبيا واستعادة وجودها كدولة قادرة على فرض النظام.

4.2.2. الفرع الثاني: التنمية المكانية وتوزيع الثروات

بمجرد تمهيد الوتيرة الأمنية والسياسية، يبرز التحدي التنموي والإداري: تحقيق توزيع عادل للثروة وتنمية متوازنة للأقاليم، باعتبار ذلك ركيزة الاستقرار والاستدامة.

لقد شكلت مسألة توزيع عائدات النفط أحد جذور الأزمة؛ لذا فإن وضع آلية شفافة وعادلة لتوزيع هذه العائدات بين مختلف المناطق مسألة ملحة [16] . وعليه، اقترح البرلمان تشكيل لجان خاصة لتحديد معايير عادلة، مبنية على المعطيات الجغرافية والديموغرافية وسابق الإنتاج [16] . من أجل ذلك، من الممكن تخصيص نسبة محددة من الإيرادات لكل إقليم أو إنشاء صناديق تنمية إقليمية تعزز مشاريع البنية التحتية والخدمات في المناطق المحرومة [16] . كما ينبغي تفعيل نظام اللامركزية المالية وتمكين المجالس المحلية بحصص مستقلة من الميزانية العامة، مع نقل بعض الصلاحيات الإدارية إليها. في جانب التخطيط التنموي، يُنصح بوضع مؤشر تنموي مركب يقيس الفقر والبطالة ونقص الخدمات في كل منطقة، وتوجيه جزء من الإنفاق العام لتنمية الأقاليم الأقل حظًا [16] . ويمكن إطلاق مشاريع تنموية كبرى (مثل مشروعات زراعية في الجنوب، ومناطق صناعية في الشرق، وتطوير الموانئ في الغرب) بهدف تنويع الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل.

إلى جانب ذلك، لا بد من مكافحة الفساد بصرامة لضمان أن تذهب الأموال نحو التنمية لا نهبها [16] . ويأتي تمكين هيئات المكافحة الرقابية (مع استمرار دعمها من المجتمع الدولي) كأحد المتطلبات الأساسية؛ فبدون شفافية وحوكمة رشيدة ستضيع جهود التنمية أدراج الرياح [16] . إلى جانبه، يجب اعتماد استراتيجية تنويع اقتصادي وطنية (الزراعة، السياحة، الطاقة المتجددة، الخدمات) وترفيقها بتطوير التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لتلك القطاعات [16] . كما يكتسب دعم القطاع الخاص دورًا مهمًا، من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص عمل جديدة. وبما أن النظام المصرفي كان منقسماً، فلابد من توحيده وإرساء سياسات نقدية موحدة (كإدارة احتياطيات موحدة وسياسة سعر صرف واضحة) تدعم الاستقرار المالي. أخيرًا، لا يغفل الدعم الدولي؛ فالاستثمار والمساعدات الخارجية ستظل ضرورية لإعادة الإعمار ، بما يتطلب عقد مؤتمر دولي لحشد الموارد مع اشتراطات للمساءلة والشفافية حول أوجه الإنفاق [16].

5. النتائج:

أظهرت البيانات المستخلصة من الدراسة مجموعة من النتائج التي تعكس بصورة موضوعية مخرجات البحث دون الدخول في التحليل أو التفسير:

أ- **توصيف الحالة الليبية بعد 2011** :بينت البيانات أن ليبيا دخلت مرحلة الدولة الفاشلة وفقًا لمعايير الأدبيات الدولية، إذ فقدت مؤسساتها القدرة على أداء وظائفها الأساسية وتراجع احتكار الدولة لوسائل العنف [1][2][5].

ب-**انتشار الميليشيات والمرتزقة** :أكدت الإحصاءات والتقارير أن عدد الميليشيات المسلحة في ليبيا تجاوز 300 تشكيل، إلى جانب وجود ما يقارب 20 ألف مقاتل أجنبي في نهاية عام 2020 [7] [8][12] .

ج-**مؤشرات الفساد المالي والإداري** :أظهرت بيانات منظمة الشفافية الدولية أن ليبيا احتلت المرتبة 171 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 بدرجة 100/17، ما يعكس مستويات مرتفعة من الفساد الممنهج [9].

د- **الخسائر الاقتصادية** :قدّرت تقارير البنك الدولي وإسكوا أن الصراع كلّف ليبيا نحو 600 مليار دولار خلال عقد واحد، فيما انخفض إنتاج النفط من 1.6 مليون برميل/يوم قبل 2011 إلى أقل من 0.4 مليون برميل/يوم في فترات الذروة [13].

هـ-**الأوضاع الإنسانية** :وثقت تقارير الأمم المتحدة حاجة نحو 800 ألف ليبي إلى مساعدات إنسانية عاجلة، إلى جانب نزوح داخلي وصل في ذروته إلى نصف مليون شخص، بينما ظل نحو 125 ألف نازح حتى 2023 [13][14].

و- **القطاع الصحي** :أظهرت دراسة الحالة أن الانقسام السياسي أدى إلى وجود وزارتين للصحة بسجلات وخطط متضاربة، نتج عنه ارتباك إداري، نقص في الأدوية، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة للمرضى، خاصة مرضى السرطان (23,125 مريضًا مسجلًا في 2025)[14] .

6. مناقشة النتائج

تكشف النتائج السابقة عن جملة من الملاحظات ذات الأهمية العلمية والسياسية:

أ- **مقارنة بالنظريات** :تؤكد النتائج انطباق نظرية الدولة الفاشلة على الحالة الليبية، إذ عجزت الدولة عن توفير الأمن والخدمات، وهو ما يتطابق مع ما أورده روبرت روتبرغ وزارتمان [1][2].

ب- **الأمن والميليشيات** :يظهر أن تفكك احتكار الدولة لوسائل العنف أدى إلى استدامة حالة الفوضى، في انسجام مع الدراسات السابقة التي ترى أن السيطرة على السلاح شرط أساسي لبناء الدولة.

ج- **الفساد والكليبتوقراطية** :تعكس المؤشرات أن ليبيا انتقلت إلى نمط "حكم اللصوص" (Kleptocracy)، وهو ما يوافق ما ورد في الأدبيات حول علاقة الفساد الممنهج بإطالة أمد النزاعات الداخلية.

د- **الخسائر الاقتصادية** :تشير التقديرات الضخمة للخسائر إلى أن تكلفة استمرار الصراع لا تقتصر على إضعاف الدولة فحسب، بل تُهدد مستقبل التنمية المكانية والاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، ما يتسق مع الأدبيات التي تربط النزاعات الأهلية بالانكماش الاقتصادي الحاد.

هـ- **الأوضاع الإنسانية** :تُظهر النتائج أن الأزمة الليبية ليست سياسية فقط بل إنسانية بالدرجة الأولى، حيث تتفاقم معاناة المدنيين، وهو ما يتوافق مع تقارير المنظمات الدولية التي تؤكد العلاقة بين النزاعات الممتدة وتدهور مؤشرات الصحة والتعليم.

و- **القطاع الصحي كحالة تطبيقية** :تبرز نتائج دراسة القطاع الصحي خطورة الانقسام المؤسسي، حيث أدى إلى ازدواجية الهياكل وتعطيل الخدمات الأساسية. هذا يتطابق مع الدراسات المقارنة التي تؤكد أن الانقسام الإداري في الدول الهشة يضاعف أزمات القطاعات الحيوية.

من هنا، فإن النتائج تدعم أهداف الدراسة في إظهار أن الأزمة الليبية معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتداخل الجذور التاريخية مع التدخلات الخارجية، وتلتقي الأبعاد السياسية مع الاقتصادية والإنسانية. كما تفنّد النتائج الفرضيات التي ترى أن الحل يمكن أن يكون عسكريًا فقط، مؤكدة أن الاستقرار يتطلب معالجة متوازية للملفات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والتنموية.

7. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الليبية معقدة البنية، نشأت من تفاعل عوامل داخلية وخارجية متراكمة، تركزت حول ضعف مؤسسات الدولة واستمرار تدخلات ضاغطة. وأفضت الأزمة إلى تجزئة الدولة وتراجع كبير في الخدمات والأمن والاقتصاد، مما يتطلب مسارًا شاملاً لتحقيق الاستقرار.

ولإخراج ليبيا من النفق، يمكن صياغة التوصيات الاستراتيجية التالية:

أ- **وضع إطار دستوري توافقي :**إنجاز الدستور والعودة لاستفتائه عبر ضمانات أمنية ولوجستية كافية، ليشكّل الأساس لحل قضايا شكل الدولة وتوزيع السلطات والموارد.

ب-**إجراء انتخابات نزيهة وشاملة :**تحديد جدول زمني لانتخابات رئاسية وبرلمانية في ضوء خارطة طريق متفق عليها داخليًا ومدعومة دوليًا، مع ضمان حياد المؤسسات المشرفة على الانتخابات.

ج-**توحيد المؤسسات السيادية :**المضي قدمًا في دمج الحكومات الموازية والمصرفين المركزيين والمؤسسات الأمنية في هيئات وطنية موحدة، وذلك كشرط أساسي لاستعادة شرعية الدولة وفاعليتها.

د- **برنامج نزع السلاح والدمج الأمني :**تنفيذ خطة وطنية لدمج الميليشيات في الجيش والشرطة أو إعادة تأهيلها، مصحوبًا بانسحاب المرتزقة والمرتبطات الدولية (مراقبة أممية للانسحاب)، لضمان استقرار الوضع الأمني.

هـ-**مصالحة وطنية شاملة :**إنشاء هيئة عدالة انتقالية لإصلاح ما جرى منذ 2011، تقدم تعويضات للضحايا، وتكفل كشف الحقائق ومعاقبة المجرمين، إلى جانب تفعيل قوانين العفو والعدالة الانتقالية، كخطوة نحو عقد اجتماعي جديد.

و- **التنمية المكانية وتوزيع عادل للثروة :**وضع آليات شفافة لتوزيع إيرادات النفط والموارد بين الأقاليم وفق معايير موضوعية، وربط ذلك بخطط استثمارية في المناطق المهمشة، لضمان شعور كافة المواطنين بأنهم شركاء في ثروات بلدهم .

ز- **ضمانات دولية لمتابعة التنفيذ :**تفعيل دور المجتمع الدولي عبر بعثات مراقبة واتفاقيات ملزمة تُشرف على تنفيذ وقف النار، ورصد الالتزامات (انسحاب المرتزقة، احترام حقوق الإنسان، إعادة الإعمار بشفافية)، لخلق ثقة خارجية بعملية التسوية.

ح-**تعزيز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون :**تقوية جهاز القضاء المستقل ومؤسسات الرقابة (ديوان المحاسبة، هيئة مكافحة الفساد) وضمان حريتي التعبير والتجمع، بحيث تكون المؤسسات خاضعة للمساءلة الحقيقية، مما يكفل قيام دولة مدنية ديمقراطية مستقرة في المدى الطويل.

ط-**اختيار قيادة وطنية:** اعتماد معايير واضحة لاختيار رجل دولة يمتلك الكفاءة والخبرة والنزاهة وتمثيل المصلحة الوطنية العليا واستعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

ي-**خطة استراتيجية لتغيير الثقافة المجتمعية:** وضع خطة شاملة قصيرة المدى وبعيدة المدى تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني، وتعزيز الوعي بخطورة انتشار السلاح وأهمية الأمن

المجتمعي، يشمل برامج تعليمية وإعلامية وتوعوية تشارك فيها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل بناء ثقافة سلمية ترسخ قواعد العيش المشترك وتدعم مسار الاستقرار والديمقراطية.

تشكل هذه التوصيات خارطة طريق متكاملة تتطلب إرادة سياسية وطنية حقيقية وتعاوناً دولياً منسّقاً. فهي بمجموعها تضع لبنات إعادة بناء ليبيا الموحدة، والتي تضمن لكل مواطن كرامته وفرص تنمية عادلة، وتضع ليبيا على سكة دولة مدنية ديمقراطية تحتكم فيها العقوبات على الفاسدين وتُطبّق فيها قواعد الحكم الرشيد.

المراجع

[1]. علي بن موسى .مقاربة بنيوية–تاريخية لأسباب فشل الدولة الليبية .المركز المتوسّط للدراسات الاستراتيجية الدوحة (Mediterranean CSS. 29أغسطس 2023.

[2]. عدنان بوزيدي: الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة مدارات سياسية،25–3–2018.

[3]. .على لعلي، اشكالية بناء الدولة الوطنية في أفريقيا في ظل التجاذبات القبلية دراسة حالة ليبيا_ أطروحة دكتوراه جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2018–2019.

[4]. حسين على مظلوم، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار – ليبيا نموذجاً .رسالة ماجستير. الجامعة اللبنانية. 2018.

[5]. إبراهيم الخليل كربال، مشكلات إعادة بناء الدولة العربية ما بعد الثورات الشعبية في البلدان العربية" حالة ليبيا" 2010–2020.

[6]. خالد محمود .كيف وضع "ديناصورات السياسة" ليبيا على مسار "الدولة الفاشلة"؟ (موقع عروبة22 9 سبتمبر 2024.

[7]. ناجي عيسى سالم القطراني"تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة – ليبيا نموذج" *. المركز الديمقراطي العربي يونيو سنة2018.جامعة محمد الخامس– الرباط.

[8]. صلاح الشلوي (محلل سياسي). مع: هشام عبد الحميد" .انقسام وحروب. حصيلة 8 سنوات من الثورة بليبيا ."الجزيرة نت. 18 فبراير 2019.

[9]. منظمة الشفافية الدولية" .مؤشر مدركات الفساد 2022) ."ترتيب ليبيا 180/171، درجة 100/17.(

[10]. فريق رؤى ليبيا" .الفساد في القطاع الحكومي الليبي (2011–2025): تحليل شامل ."موقع رؤى ليبيا. 19 مايو 2025.

[11].هبة هشام (مترجمة)" .تحقيق استقصائي: الكليبتوقراطية تنتعش في ليبيا بالفساد والجريمة المنظمة ."بوابة الوسط (alwasat.ly). 8 نوفمبر 2023.

[12].محمود المبروك. في :العربي الجديد" .ليبيا عبارة عن نظام كليبتوقراطي – "تصريح حول تحالف السلطة والفساد.

[13].سناء السعيد حسن" .إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011–2022 ."المركز الديمقراطي العربي. 9 سبتمبر 2024.

[14].محمد زاهي المغيربي، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا،2005 الطبعة الأولى.

[15].وكالة زوايا عربية" .عقيلة صالح يشكل لجنة برلمانية لتوزيع الثروات الليبية 4 ."نوفمبر 2022.

[16].سليمان الشحومي. تصريح في موقع أخبار ليبيا. نوفمبر 2022" – المطالبة بتوزيع عادل للإيرادات النفطية وتنمية المناطق المحرومة."

[17].فتحي باشاغا. تصريح صحافي" :العدالة تقتضي إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل ."ليبيا، 2022.

[18].ستيفاني ويليامز" .الديناصورات المنقرضة": وصف بعض الساسة الليبيين بالفساد المستشري منذ 2011 . Ourouba22 مبعوثة أممية سابقة.

[19].الهيئة الليبية للإغاثة. تقرير 2023 – نسبة المحتاجين لمساعدات إنسانية (24% نساء، 30% أطفال).alwasat.ly .

[20]. "Libya – Overview" .World Bank(تقرير إلكتروني). أبريل 2025.

[21]. "Economic Outlook in Libya: Pathways to Sustainable Growth" .World Bank(بيان صحفي). 17 ديسمبر 2024.

[22]. "The Economic Cost of the Conflict in Libya". .ESCWAتقرير 2020 – الخسائر التراكمية (783.4 مليار دينار حتى 2020).

[23].IMF. 2023 البيان الختامي لمشاورات المادة الرابعة – ليبيا.

[24]. – "Transforming Education in Libya 2023" .UNESCOتضرر 280 مدرسة بفعل فيضانات درنة.

[25].UNICEF. "Crisis in Libya – A Humanitarian Snapshot". 2023.

[26].EuroparabCT. "Mercenaries in Libya – Regional and International Threats". 18 2021 يونيو.

[27]. .UN Mission in Libyaإحاطة المبعوث الأممي لمجلس الأمن. 2021.

[28].US Army War College. "Lessons from Libya's Collapse". 2020.

[29].Asharq Al-Awsat. "Libya, Iraq, and Militia Dominance" 2025 18 سبتمبر .(مقال رأي).